تقرير

ميشال كرم
Michelkaram2@hotmail.com

لبنان بين مسارين متوازيين: حرب الديبلوماسيّة وديبلوماسيّة حرب الميدان

في ضوء التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الاوسط، تبرز مفاهيم ديبلوماسية الحرب وحرب الديبلوماسية كآليات محورية في ادارة الصراعات العربية - الاسرائيلية، لا سيما اللبنانية - الاسرائيلية لتغيير موازين القوى، بحيث تتداخل الحسابات العسكرية مع القنوات الديبلوماسية، وتتحرك القوة الصلبة الى جانب القوة الناعمة لانتاج توازنات جديدة وصولا الى قرار اممي او اتفاق

الفرق شاسع بين مفهومي حرب الديبلوماسية وديبلوماسية الحرب، فان حرب الديبلوماسية تسعى الى ادارة النزاع عبر القانون والشرعية الدولية او وسيط دولي من دون الانجرار الى مواجهات عسكرية، في حين ان ديبلوماسية الحرب تتولى مهمة ترجمة نتائج القوة العسكرية الى مكاسب سياسية او ترتيبات امنية جديدة، ويعكس هذين المفهومين التحولات السياسية والامنية في منطقة الشرق الاوسط، ولا سيما في ظل حرب غزة وحرب الاسناد على الجبهة اللبنانية، حيث كانت الديبلوماسية والحرب يتحركان جنبا الى جنب، لترسيم حدود النفوذ وتحديد مسار المرحلة المقبلة.

ففي اطار حرب الديبلوماسية، اتخذ النزاع اللبناني - الاسرائيلي طابعا قانونيا وسياسيا حول ملفات حساسة، من ابرزها قضية مزارع شبعا والحدود البرية حيث شهدت الامم المتحدة ومراكز القرار الدولي مواجهات ديبلوماسية متواصلة بين الطرفين بهدف تثبيت قانونية هاتين المسألتين بالنسبة الى طرفي الصراع. كما شكل ترسيم الحدود البحرية عام 2022 مثالا آخر على حرب الديبلوماسية، اذ حاول الجانبان اللبناني والعدو الاسرائيلي استثمار الخرائط والحقوق القانونية والضغط الدولي لتحقيق المكاسب في حقول الغاز، وهذا الصراع لم يحسم بالسلاح بل بمفاوضات غير مباشرة عكست وزن الاداة الديبلوماسية في الصراع.

في المقابل يظهر بوضوح دور ديبلوماسية الحرب، عندما تشكل العمليات العسكرية نقطة انطلاق لمسارات تفاوضية تفرض بفعل الوقائع الميدانية. فقد جاءت تفاهمات نيسان 1996 نتيجة مباشرة لعملية "عناقيد الغضب"، لتضع قواعد اشتباك جديدة تنظم السلوك العسكري عبر الية ديبلوماسية متعددة الاطراف، ويتكرر المشهد ذاته في حرب تموز 2006 حيث ادى القتال الى صدور قرار مجلس الامن 1701 الذي اعاد رسم المعادلة الامنية في جنوب لبنان، وادخل اليها الجيش اللبناني واليونيفيل.

في سياق حرب اسناد غزة 2023 - 2024، عاد هذا النمط من جديد الى واجهة الصراع، اذ استخدمت الاشتباكات الحدودية والعمليات العسكرية المحدودة كورقة ضغط سياسية لدعم الموقف من الحرب على غزة، وتحركت القنوات الدولية خصوصا الامم المتحدة والقوى الكبرى لضبط قواعد الاشتباك، مما جعل الديبلوماسية امتدادا مباشرا للخطة العسكرية. لكن حرب اسرائيل على حزب الله توسعت الى الضاحية الجنوبية في بيروت والبقاع، واغتالت الامين العام للحزب السيد حسن نصرالله وغيره من قيادات الصف الاول وآلاف العناصر عبر عمليات تفخيخ اجهزة الاتصال، واسفرت عن اتفاق أمني لبناني - اسرائيلي بعد احياء القرار 1701 وسقوط نظام الرئيس بشار الاسد.

لكن العدوان الاسرائيلي استمر على لبنان، فيما المقاومة قامت بكل ما عليها بتطبيق اتفاق وقف اطلاق النار ومساعدة الدولة في بسط سيطرتها على جنوب الليطاني، في وقت اكد قائد قوات اليونيفيل ان لا دليل على ان حزب الله يعيد تأهيل التي جنوب الليطاني، وان اسرائيل هي التي تنتهك وقف اطلاق النار بشكل صارخ منذ اعلانه وحتى اليوم.

بعد نحو عام من الاتفاق الهش، برزت مستجدات مهمة في اطار حرب الديبلوماسية، في اعقاب انتهاء الزيارة التاريخية للبابا لاوون الرابع عشر الى لبنان، اذ اعلن رئيس الجمهورية العماد جوزف عون ان لبنان على اتم الاستعداد لتولي قيادة عملية التفاوض مع إسرائيل. واوضح ان لبنان وافق على ان يكون رئيس الوفد المفاوض الى لجنة الميكانيزم شخصية مدنية ممثلة بالسفير سيمون كرم، بعد ان كانت تتألف من العسكريين حصرا، في خطوة حملت دلالات سياسية وديبلوماسية بالغة الأهمية. اذ ارادت الدولة ان تؤكد للمجتمع الدولي انها طرف مسؤول قادر على الانخراط في آليات تفاوضية ضمن سياق حرب ديبلوماسية لرؤى مختلفة في ادارة الصراع.

واشار الرئيس عون الى ان هذا القرار لم يتخذ بصورة منفردة، بل جاء ثمرة مشاورات وتوافق كامل مع رئيس مجلس النواب نبيه بري ورئيس الحكومة نواف سلام، مما عكس وحدة الموقف الرسمي اللبناني في هذا الملف الحساس، واكد وجود غطاء دستوري وسياسي جامع لهذه المقاربة.

التزامن الواضح بين الاعلان اللبناني والزيارة البابوية الاستثنائية، اوحيا بأن الديبلوماسية الناعمة التي يعتمدها الفاتيكان ادت دورا فعالا على مستويين متوازيين، تمثل المستوى الاول في الجرأة السياسية التي ابدتها الدولة اللبنانية بإعلان استعدادها لقيادة التفاوض مع اسرائيل، في تحول نوعي عن مقاربات سابقة.

2026

اما المستوى الثاني، فتجلى في كسر المحظور الاقليمي المرتبط بملف التفاوض، لا سيما ما يمكن تسميته بـ"رفع الحرم الايراني" عن هذا المسار، وهو ما يتبدى بوضوح من خلال قبول الرئيس نبيه بري، بما يمثله سياسيا وبما فوض به، بهذا التوجه.

وبذلك بعث لبنان برسالة واضحة مفادها ان خيار حرب الديبلوماسية، مهما كانت صعوبته وتعقيداته، يبقى البديل عن خيار الحرب، التي لا يريدها أحد ولا تحتملها البلاد في ظل اوضاعها الاقتصادية والاجتماعية الدقيقة. وبات هذا المسار يشكل، اذا ما استكمل بحكمة، فرصة لتغليب منطق الدولة والديبلوماسية على منطق الحرب الشاملة والمواجهات المفتوحة، وفتح نافذة امل لمسار اكثر استقرارا في المنطقة.

مما لا شك فيه، ان سقف التوقعات من اي مسار تفاوضي ليس واحدا لدى طرفي الصراع، اذ ثمة من يفضل الحد الادنى من التفاوض، اي حصره بوقف الاعمال العدائية المستمرة ضد لبنان، وتنفيذ "اعلان وقف الاعمال العدائية والالتزامات المرتبطة به" الذي دخل حيز التنفيذ فجر 27 تشرين الثاني 2024، بما يتضمنه من ترتيبات امنية والتزامات مرتبطة بتطبيق القرار 1701.

وفي المقابل، ثمة من يطرح "الحد الاقصى" بوصفه انتقالا من مرحلة الهدنة الى مرحلة السلام، مع افكار ترتبط بمناطق اقتصادية في جنوب لبنان، كما تتداول بعض التصريحات والتحليلات المرتبطة بالموقف الاسرائيلي.

غير ان المعطيات الواقعية تشير الى ان هذين الحدين، بصورتهما الحادة، بعيدان عن التحقق السريع. فمن غير الممكن، الدخول الى مفاوضات حساسة ومعقدة والبقاء عمليا عند حد أدنى جامد اذا كانت الوقائع الميدانية تدفع الى ملفات تتجاوز وقف النار التقني. في الوقت نفسه، فان بلوغ الحد الاقصى كترتيبات اقتصادية او تطبيع، ليس قرارا ينتزع دفعة واحدة، ولا يأتي بـ "الضربة القاضية"، بل هو مسار تراكمي يحتاج الى ظروف سياسية وامنية واقليمية لا تزال، في معظمها، غير متوافرة.

في سياق متصل، يبقى كلام السفير الاميركي صداه مدويا خصوصا عند قوله "ليس لأنه بدأت المفاوضات يعني ان اسرائيل ستوقف ضرباتها، المفاوضات هنا مع الحكومة اللبنانية، فيما الحرب ضد حزب الله. هذان الملفان مختلفان، وعندما يكون هناك تفاوض يمكن ان نقرب الاشياء من بعضها البعض، وعندها يمكن ان تحل الامور".

حمل هذا الموقف رسالة مفادها ان فتح قناة التفاوض مع الدولة لا يعني فورا وقف العمليات العسكرية الاسرائيلية، لأن واشنطن تفصل بين المسار السياسي والديبلوماسي مع مؤسسات الدولة، والمسار الامني العسكري المتصل بالصراع مع حزب الله. فتصريح السفير الاميركي لا يغلق باب الحل، بل يضعه ضمن مسار طويل النفس، وضبط الايقاع بين السياسة والميدان، بانتظار لحظة يمكن فيها تقريب الملفين.

في المقابل، كان لافتا ايضا موقف الرئيس نبيه بري الذي اعلن ايضا ان الجيش نفذ 90% من بنود اتفاق وقف اطلاق النار في منطقة جنوب الليطاني وسوف ينجز بشكل تام ما تبقى مع انتهاء العام الجاري، في رسالة لتأكيد جدية الدولة وتثبيت ما تقوم به ضمن التزاماتها. كما تقاطعت هذه الرسالة مع مؤشرات فرنسية ايجابية، التقطت خلال جولة الموفد الفرنسي جان ايف لودريان، وتحدثت عن تقدم كبير جنوب ضفة الليطاني، مما وفر ارضية سياسية لدفع مسار حرب الديبلوماسية قدما الى الامام.

وعليه، فان هذا المؤشر يشي بأن مرحلة التفاوض ستكون طويلة ومفتوحة على جولات ومحطات، لكن ادارتها بموضوعية عبر مفاوض ديبلوماسي محنك كالسفير سيمون كرم المحصن بإجماع وطني مبدئيا، قادر على تفكيك العقد خطوة خطوة، وتثبيت التهدئة، ثم توسيع هوامش الاستقرار، ونقل البلد تدريجا الى موقع افضل، وصولا الى بسط الجيش سيطرته على الاراضي اللبنانية كافة.

في النهاية يبقى الخيار المعاكس للتفاوض هو الحرب، وهذ ما لا يريده احد، لأن القوة العسكرية عاجزة بمفردها عن تحقيق تسوية مستدامة.

دلالات التزامن: اثر الديبلوماسية الناعمة للفاتيكان